

Distr.: General
8 April 2013
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى أفريقيا (إثيوبيا والسودان وكينيا) في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١

أولا - مقدمة

١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام، في رسالته المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠١١ (S/2011/319)، بأن المجلس قد قرر إيفاد بعثة إلى إثيوبيا والسودان وكينيا في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١. وتألقت البعثة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

السفير فيتالي تشوركين (الاتحاد الروسي)

السفير بيتر فيتغ (ألمانيا)

السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي (البرازيل)

السفير جواو كابرال ماريا (البرتغال)

السفير إيفان باربالتش (البوسنة والهرسك)

السفير باسو سانغكو (جنوب أفريقيا)

المستشار تيان لين (الصين)

السفير نيلسون ميسون (غابون)

السفير جيرار آرو (فرنسا)

السفير نيستور أوسوريو (كولومبيا)

السفير نواف سلام (لبنان)

السفير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)



الرجاء إعادة استعمال الورق



السفير راف بوكون - أولو ووله أونيمولا (نيجيريا)
 السفير هارديب سينغ بوري (الهند)
 السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)

ثانياً - زيارة بعثة مجلس الأمن إلى إثيوبيا

ألف - الاجتماع برئيس وزراء إثيوبيا، أديس أبابا، ٢١ أيار/مايو ٢٠١١

٢ - في ٢١ أيار/مايو، اجتمع أعضاء مجلس الأمن برئيس وزراء إثيوبيا، ملس زيناوي. وشكروه على الدور الذي ما فتئت إثيوبيا تقوم به في المساعدة على حل النزاعات الدائرة في القارة الأفريقية. وناقش أعضاء البعثة معه العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا، وسألوه عن آرائه حول الوضع في الصومال والسودان وفي ليبيا. ورحب رئيس الوزراء ببعثة مجلس الأمن وأشار إلى أن وجودها في أفريقيا وفي أديس أبابا على وجه الخصوص، شرفٌ ومدعاة للاعتزاز.

العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا

٣ - أكد رئيس الوزراء بخصوص العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا أن بلاده قبلت دون قيد أو شرط قرار لجنة الحدود، وهو قرارٌ ملزمٌ ونهائي. وشدد على أن التنفيذ العملي للقرار يقتضي من إريتريا التعاون من أجل التصدي لبعض المصاعب والعراقيل في التنفيذ المصادفة على أرض الواقع والتي نجمت عن قرار لجنة الحدود. وذكّر بعثة المجلس بأن الكامبيرون ونيجيريا قد عملتا معاً لتنفيذ القرار المتعلق بشبه جزيرة باكاسي. وشدد على أن جميع محاولات للدخول في حوار مع إريتريا لم تكفل بالنجاح. وأكد أن السلطات في إريتريا كانت قد رفضت عدداً من جهود الوساطة، بما فيها جهود بعض رؤساء الدول الأفريقية. وأشار إلى أن تطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا أمرٌ حاسم وأن ترسيم الحدود وحده لن يؤدي إلى إحلال سلام دائم.

٤ - وأبرز رئيس الوزراء ضلوع إريتريا في ما قال عنه إنها أنشطة تؤثر سلباً على الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي. وندد بعدم اعتدال القيادة الإريترية ورفضها الالتزام بالقانون الدولي. كما أطلع رئيس الوزراء مجلس الأمن عمّن يُزعم أنهم إرهابيون أرسلوا حاملين متفجرات عبر الحدود من إريتريا لمهاجمة أهداف في إثيوبيا، من ضمنها أهداف في العاصمة أديس أبابا. وأشار إلى أن السلطات الإثيوبية قد أفلحت حتى الآن في القبض على الإرهابيين ومصادرة معداتهم. وأكد أن إثيوبيا تجاهلت عن عمد على مدى السنوات العشر

الماضية استفزازات إريتريا تجنباً للحرب، وبدلاً من ذلك، أفردت مواردها لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد. والآن وقد غدت إثيوبيا تواجه خطر الإرهاب، فإنها تشعر أنها مضطرة للدفاع عن نفسها.

٥ - وحث رئيس الوزراء أعضاء بعثة مجلس الأمن على اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن إريتريا، بما في ذلك تعزيز تنفيذ حظر توريد الأسلحة الحالي، الذي يُنتهك بصفة منتظمة، وتنفيذ العقوبات الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر في قدرة إريتريا على تمويل الجماعات الإرهابية والقوى الأخرى المزعزعة للاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية. وأشار المجلس إلى أنه قد ناقش مؤخراً سبل ضمان احترام الجزاءات المفروضة على إريتريا وأن هذه القضية لا تزال قيد نظره.

٦ - وفي ما يتعلق بالصومال، يرى رئيس الوزراء أن حركة الشباب بدأت تفقد الزخم السياسي والعسكري. وقال إن الناس الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة هذه الجماعة الإرهابية بدأوا ينفرون من سلوكها الذي يتعارض مع ثقافة الشعب الصومالي وممارسات الإسلام. وأشار أيضاً إلى أن الحكومة الاتحادية الانتقالية قد بدأت في إيجاد بعض الخدمات الاجتماعية المحدودة في المناطق التي تسيطر عليها. وعلى الصعيد الأمني، قال إن هجمات حركة الشباب ضد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال خلال شهر رمضان كان لها أثر عكسي وعوقب الإرهابيون على ذلك بشدة. وقال أيضاً إن الموقف العسكري القوي القائم على طول الحدود بين كينيا وإثيوبيا ساهم في إضعاف حركة الشباب.

٧ - وحذّر رئيس الوزراء من أن هذه الجماعة لم تُهزم بعد. وشدد على ضرورة أن تغلب المؤسسات الاتحادية الانتقالية على المشاحنات بسرعة من أجل اغتنام الزخم الحالي على أكمل وجه. وقال إنه يشاطر الرأي القائل بأن المجتمع الدولي يُحسن التصرف ولكن عليه أن يبذل المزيد لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي، على وجه الخصوص. كما حث المجلس على بذل المزيد من الجهود لمعالجة مسألة القرصنة، خاصة في بونتلاندي حيث بدأت هذه الظاهرة تتطور بوتيرة سريعة.

٨ - وفي ما يتعلق بالسودان، قال رئيس الوزراء لأعضاء مجلس الأمن إنه يؤيد رؤية دولتين لديهما مقومات الحياة، التي وضعها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وإنه يؤيد الرأي القائل بأن مصير كل من الشمال والجنوب مترابطان؛ فإما أن ينجحان معاً أو يفشلان معاً. وسلّط الضوء على ثلاثة تحديات رئيسية يتعين التصدي لها على وجه السرعة وهي: وجود مقاتلي وحدة الجيش الشعبي لتحرير السودان - قطاع

الشمال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق؛ ومسألة أبيي والحدود، وكلها أمور يمكن أن تصبح بؤراً للتوتر بعد أن ينال جنوب السودان استقلاله في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

٩ - وطلب رئيس الوزراء من مجلس الأمن أن يدعم مهمة مفهوم الدولتين القادرتين على البقاء والجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ من أجل تسريع المفاوضات بشأن قضايا اتفاق السلام الشامل المعلقة وكذلك ترتيبات ما بعد الانفصال. وهو يرى أن بعض القضايا التي تجري مناقشتها لن تحل بحلول ٩ تموز/يوليه واقترح أن ينظر المجلس في ترتيبات مؤقتة تكفل خاتمة سلسلة وتسمح باستمرار المفاوضات بعد الاستقلال. ورداً على استفسار من قبل أعضاء مجلس الأمن حول ما إذا كانت إثيوبيا مستعدة لنشر قوات في أبيي، قال رئيس الوزراء إن أي طلب من هذا القبيل سيُنظر فيه بشكل إيجابي إذا انبثق عن كلا الطرفين. وأشار كذلك إلى أنه، نظراً لحساسية الوضع الأمني في هذه المنطقة، سيلزم اتخاذ ترتيبات خاصة مع الأمم المتحدة لتسهيل تنقل الجنود وتجنب أية قيود بيروقراطية غير ضرورية.

١٠ - وبخصوص ليبيا، أطلع رئيس الوزراء أعضاء مجلس الأمن على وجهات نظره الشخصية. وأكد جملة أمور منها الحاجة إلى حل تفاوضي في ليبيا مع وقف لإطلاق النار يمكن التحقق منه. وأشار إلى أنه ينبغي أن تؤخذ وجهات نظر الشعب الليبي في الاعتبار قبل تحديد الجهة التي ينبغي أن يسمح لها بالمشاركة في المرحلة الانتقالية. وانتقد توقيت الإجراءات المتخذة من قبل المحكمة الجنائية الدولية، والتي من شأنها أن تؤدي، على حد قوله، إلى تعقيد عملية البحث عن السلام في ليبيا.

باء - الاجتماع مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، أديس أبابا، ٢١ أيار/مايو ٢٠١١

١١ - في ٢١ أيار/مايو، عقد مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي اجتماعهما التشاوري الخامس. تمقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وبحث الأوضاع القائمة في ليبيا وكوت ديفوار والصومال والسودان وكذلك سبل تعزيز أساليب العمل والتعاون بين المنظمتين. وحث أعضاء مجلس السلام والأمن على زيادة التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن في مجال حل النزاعات في القارة الأفريقية. وأشادوا بالتعاون النموذجي القائم بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال وكوت ديفوار وشجعوا على إقامة علاقات عمل مماثلة عند معالجة الأزمات الأخرى في أفريقيا، كما هو الحال في ليبيا.

الأزمة في ليبيا

١٢ - أعرب أعضاء مجلس السلام والأمن عن رأي مفاده أنه لن يمكن تسوية الأزمة في ليبيا إلاّ بحل سياسي. وقالوا إنه ينبغي إمعان النظر في خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد الأفريقي لليبيا، والتي تقترح وقفاً فورياً لإطلاق النار، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الليبي، وتحديد فترة انتقالية، وإجراء انتخابات وطنية. وطلبوا وقفاً مؤقتاً للغارات الجوية التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي للسماح ببدء المفاوضات السياسية بين الأطراف. وأكدوا كذلك أن الأمر يرجع للشعب الليبي لتحديد من ينبغي له أن يشارك في العملية الانتقالية، ودعوا إلى احترام وحدة أراضي البلاد.

١٣ - وأعرب مجلس السلام والأمن عن بالغ قلقه إزاء العواقب المحتملة في القارة التي قد تنجم عن أزمة دائمة في ليبيا، مؤكداً أنها قد أدت بالفعل إلى انتشار أعداد كبيرة من الأسلحة التي يمكن استخدامها لزعزعة استقرار البلدان وتعزيز قدرات التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل. وأشار مجلس السلام والأمن إلى أن تصورات ومواقفه لم تكن بعيدة عن تصورات مجلس الأمن ومواقفه، وأنه من المهم فض الخلافات والعمل معاً من أجل تحديد الطريق إلى الأمام في ليبيا.

١٤ - وقال أعضاء مجلس الأمن إن القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) أقر بناء على طلب من جامعة الدول العربية. ووصفت البعثة التدخل في ليبيا باعتباره أمراً ضرورياً لحماية المدنيين من مجزرة أعلن عنها القائد الليبي نفسه. واتفق أعضاء المجلس أيضاً على ضرورة حل النزاع بالوسائل السياسية. وفي هذا الصدد، أبرز المجلس أن هناك العديد من مبادرات السلام التي طُرحت، بما فيها مبادرات من الاتحاد الأفريقي وتركيا وقطر، والتي سيتولى المبعوث الخاص إلى ليبيا، السيد عبد الإله محمد الخطيب، تنسيقها وتحقيق التكامل بينها جميعها. وشددوا على أهمية هئية الظروف المؤاتية لقبول جميع الأطراف وقفاً لإطلاق النار. إذا اتفقت الأطراف على وقف متبادل لإطلاق النار، فإن المجتمع الدولي سيدعمه وستتوقف أيضاً غارات منظمة حلف شمال الأطلسي الجوية. وأعرب المجلس عن اعتقاده بأن الوقت قد حان لطرح الخلافات جانباً بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة في ليبيا.

أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار

١٥ - في ما يتعلق بكوت ديفوار، أشاد أعضاء مجلس الأمن بالشراكة النموذجية القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في التصدي لأزمة ما بعد الانتخابات. ورحبوا بتنصيب الرئيس الجديد، وحثوا جميع الجماعات المسلحة غير الشرعية على ترك أسلحتها، ودعوا إلى إعادة توحيد مجمل أراضي البلاد. ورحب المجلس

كذلك بقرار رئيس كوت ديفوار القاضي بالتحقيق مع المسؤولين عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الأزمة وتقديمهم للعدالة. كما وجهت البعثة نداءً إلى السلطات الإيفوارية من أجل بناء دولة ديمقراطية لها مقومات البقاء اقتصادياً.

١٦ - وأشاد مجلس السلام والأمن بالتعاون الممتاز مع مجلس الأمن وأشار إلى وجود توافق في الآراء بشأن كيفية المضي قدماً في كوت ديفوار. كما أكد على ضرورة تحسين المناخ الأمني، واستئناف الأنشطة الاقتصادية، وإعادة بسط إدارة الدولة في الشمال، وإصلاح المؤسسات الرئيسية، وإجراء عملية مصالحة وطنية في البلاد.

الحالة في الصومال

١٧ - في ما يتعلق بالصومال، يرى مجلس السلام والأمن أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تحقق تقدماً هاماً في مقديشو، على الرغم من التحديات السياسية، وأشار إلى أن حوالي مليوني شخص يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها البعثة بالاشتراك مع القوات الموالية للحكومة. وناشد مجلس السلام والأمن مجلس الأمن أن يوفر قدراً أكبر من المساعدة المالية واللوجستية للبعثة، ويوافق على زيادة المستوى الحالي للجنود إلى ٢٠٠٠٠. وردد أيضاً النداءات الداعية إلى فرض حصار بحري على كيسمايو، على وجه الخصوص، ومنطقة حظر للطيران فوق الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن مخاوف جديدة إزاء الحالة الإنسانية المتردية في الصومال.

١٨ - وأبلغ أعضاء مجلس الأمن مجلس السلام والأمن بأنهم يجرون مناقشات مستفيضة حول موضوع الصومال. وشاطروا مجلس السلام والأمن مخاوفه العميقة حيال استمرار حالة عدم الاستقرار في البلاد، وأعربوا عن تأييدهم الكامل لعمل بعثة الاتحاد الأفريقي. وحثوا المؤسسات الاتحادية الانتقالية على إنهاء الخلافات السياسية والتركيز على بناء المؤسسات وتقديم الخدمات للشعب الصومالي. وأعربوا أيضاً عن الأسف إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة، وأدانوا بشدة الهجمات التي تستهدف مقدّمي المساعدة الإنسانية. وأشار مجلس الأمن إلى أن عدم الاستقرار المتزايد في الصومال يساهم في أنشطة القرصنة واقتراح تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال باعتباره جهة الاتصال في مسائل القرصنة.

الحالة في السودان

١٩ - في ما يتعلق بالسودان، أثنى مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن على نجاح الاستفتاء الذي أجري بشأن مصير جنوب السودان في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ودعياً إلى تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذاً كاملاً. كما أعربا عن تأييدهما لظهور دولتين لديهما

مقومات الحياة تعيشان بسلام جنباً إلى جنب، وحث الطرفين على التوصل إلى اتفاق بشأن قضايا اتفاق السلام الشامل المعلقة وترتيبات ما بعد الاستفتاء. وشددوا على أهمية إجراء الاستطلاعات الشعبية وتنفيذ نتائجها بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، أدانا أعمال العنف التي حدثت في أبيي ودعيا إلى إيجاد حل سياسي للنزاع، وكذلك التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي لأبيي. وأعربا أيضاً عن قلقهما إزاء الصراعات الداخلية في جنوب السودان، وفي ما بين حكومة جنوب السودان والجماعات المسلحة.

٢٠ - وأدان مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن أيضاً ارتفاع مستوى انعدام الأمن والعنف في دارفور، ودعيا إلى تمكين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من تنفيذ ولايتها بالكامل، وكررا تأييدهما لعملية السلام المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في الدوحة. وبخصوص العملية السياسية في دارفور، أصر مجلس الأمن على ضرورة هئية الظروف المواتية قبل إجراء أي مفاوضات في دارفور. ودعا حكومة السودان والحركات المسلحة إلى المساهمة في هئية الظروف المواتية اللازمة لعملية دارفور السياسية، بما في ذلك ضمان الحقوق السياسية والمدنية للمشاركين بحيث يتمكنوا من إبداء آرائهم دون خوف من الانتقام؛ وضمان حرية التعبير والتجمع، للسماح بإجراء استطلاعات مفتوحة؛ وضمان حرية التنقل للمشاركين وأفراد العملية المختلطة؛ والمشاركة التناسبية بين أهالي دارفور؛ والتحرر من المضايقات والحجز التعسفي والترهيب؛ والتحرر من تدخل الحكومة أو الحركات المسلحة.

تعزيز أساليب العمل والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

٢١ - اتفق مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن على مواصلة تعزيز تعاونهما في مجال السلام والأمن في أفريقيا. وفي هذا الصدد، رحباً بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، الذي يمكن أن يجري من خلاله التبادل المنتظم للمعلومات. وكرر مجلس السلام والأمن دعوته لإنشاء آلية مالية تتسم بقدر أكبر من قابلية التنبؤ والاستدامة والمرونة دعماً لعمليات حفظ السلام الإقليمية التي تأذن بها الأمم المتحدة. وأعرب مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن عن تطلعهما إلى صدور تقرير كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبعد الاجتماع التشاوري الخامس، صدر بيان مشترك.

ثالثاً - زيارة بعثة مجلس الأمن إلى السودان

ألف - زيارة مخيم مايو، الخرطوم، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١

٢٢ - زار بعض أعضاء المجلس مخيم مايو وسنحت لهم الفرصة للقاء الجنوبيين الذين يعيشون في المخيم. وأعرب سكان المخيم عن شكوكهم حيال الترتيبات المستقبلية المتعلقة بالجنسية في ما بعد ٩ تموز/يوليه وما يعنيه ذلك بالنسبة لوضعهم الخاص، أي القدرة على العمل والعيش وسبل الحصول على الصحة والتعليم. وأعربوا عن تقديرهم لزيارة أعضاء المجلس إلى مخيمهم.

باء - الاجتماع مع حكومة السودان، الخرطوم، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١

٢٣ - اجتمع وفد مجلس الأمن، برفقة مبعوث الأمين العام الخاص إلى السودان، هايلي منكريوس، مع وزراء الحكومة ومستشاريها، بمن فيهم وزير الدولة برئاسة الجمهورية، أمين حسن عمر، والمسؤول في حزب المؤتمر الوطني عن ملف أبيي، ديدري محمد أحمد، ووزير الدولة برئاسة الجمهورية، إدريس عبد القادر، والمسؤول عن ملف دارفور، عمر ذهب، والممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، دفع الله الحاج علي عثمان. وأبلغ وفد المجلس بأن وزير الخارجية علي كرتي لن يحضر بسبب مرض ألم به. وتولى وزير الدولة برئاسة الجمهورية، أمين حسن عمر، قيادة الاجتماع. وبدأ الاجتماع بالقول إن الحكومة كان بودها أن تستقبل وفد المجلس في بيئة أكثر ملاءمة، مشيراً إلى الأزمة الأخيرة التي اندلعت بين الطرفين في أبيي. وطمأن الوزراء والمستشارون الحاضرون جميعهم المجلس بأن الحكومة حريصة على إبرام اتفاق السلام الشامل ودياً وبأن الجهود قد بُذلت، بتوجيه من رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ورئيس جنوب أفريقيا الأسبق، ثابو مبيكي، للمضي قدماً في المفاوضات الجارية بشأن ترتيبات ما بعد ٩ تموز/يوليه. وبشكل منفصل، كان المجلس قد أكد في وقت سابق عقد لقاء مع نائب رئيس الجمهورية، على عثمان طه، ولكن قيل له إن الاجتماع لن يُعقد.

٢٤ - وفي ما يتعلق بأبيي، قدم ديدري محمد أحمد لمحة عامة عن تاريخ أبيي. وقال عن الأحداث الجارية إن القوات المسلحة السودانية ردت بالسيطرة على منطقة أبيي بعد الهجوم الذي شنته قوات جنوبية يوم ٩ أيار/مايو على قافلة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في السودان والوحدة المتكاملة المشتركة. وأكد أن بعثة الأمم المتحدة تقوم بدور مهم في حل الأزمة، وعرض الاجتماع مع البعثة وجهات أخرى لتأمين المنطقة ومنع عودة القوات عملاً باتفاق كادقلي. وأصر على أن حزب المؤتمر الوطني ملتزم ببروتوكول أبيي وسيواصل العمل

مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، حتى يتم الاتفاق على وضع نهائي لأبيي. وأعربت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، اللذان قادا وفد مجلس الأمن في السودان، عن بالغ القلق إزاء الحالة في أبيي ودعيا إلى استئناف المفاوضات لإيجاد حل للأزمة. وأشار المبعوث الخاص للأمين العام إلى أن الأحداث الأخيرة تمثل تراجعاً عن التقدم المحرز بفضل اتفاق كادقلي. وعلى الجانبين كليهما أن يناقشا ترتيبات أمنية جديدة لأبيي حتى يتمكننا من سحب قواتهما. وكان من بين الخيارات المطروحة إسناد دور أقوى للوحدات المتكاملة المشتركة وبعثة الأمم المتحدة. غير أن السيد ديدري محمد أحمد، عندما أُلح عليه أعضاء المجلس، لم يوضّح متى ستسحب القوات المسلحة السودانية ولكنه قال إنه يتعين تكوين وحدة متكاملة مشتركة جديدة.

٢٥ - وفي شأن دارفور، قدم السفير السيد ذهب إحاطة بشأن المستجدات في الدوحة، وتحديات التعامل مع حركة العدل والمساواة ومؤتمر جميع الأطراف المعنية في دارفور المقبل المقرر عقده في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو. وتحدث عن الخطوات المقبلة لعملية سلام جديدة في دارفور، بما في ذلك المشاورات التي ستجري في دارفور مع مجموعة واسعة من الفئات. وأعربت الولايات المتحدة عن قلقها إزاء مستوى العنف في دارفور، والقصف الجوي الذي تقوم به القوات المسلحة السودانية، والضحايا والتهجير والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وحرية تحرك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأكدت المملكة المتحدة الحاجة إلى هئية بيئة مواتية لعملية سلام دارفور، مشيرة إلى البيان المشترك بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الصادر يوم ١٩ أيار/مايو والذي يحدد العديد من الشروط المسبقة الضرورية، ومن ضمنها حرية التعبير وحرية الحركة والتحرر من المضايقات. وأكد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشدة على وجوب إيجاد حل لطلبات تأشيرات الدخول المتراكمة لأفراد العملية المختلطة، لكنها تلقت ردوداً متناقضة، حيث قال السيد عمر أول الأمر إن ١٠٠٠ تأشيرة قد صدرت منذ شهر شباط/فبراير، ثم اعترف في مواجهة الإحصاءات المستقاة من العملية المختلطة بأن وزارة الخارجية ستبحث مع العملية المختلطة هذه المسألة من أجل التوصل إلى حل.

٢٦ - وبخصوص مفاوضات ما بعد ٩ تموز/يوليه، قدم وزير الدولة برئاسة الجمهورية، إدريس عبد القادر، إحاطة بشأن المفاوضات الاقتصادية التي عقدت في نهاية الأسبوع السابق، مشيراً إلى أنها تمضي قدماً إلى الأمام. لكنه أكد بعد ذلك أن الحركة الشعبية ترفض التفاوض على الترتيبات المالية الانتقالية المتعلقة بإيرادات النفط في مرحلة ما بعد

٩ تموز/يوليه. ومارس ضغوطاً بشأن الجزاءات المفروضة على السودان والديون وإدراج السودان في قائمة الدول الراضية للإرهاب، وهي أمور أصر أنها تستند إلى مخطط سياسي.

جيم - إحاطة من الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمعني بدارفور، الخرطوم، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١

٢٧ - قدم الممثل الخاص المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمعني بدارفور، إبراهيم غمباري، إحاطة بشأن التطورات السياسية في دارفور، والمشاورات المقبلة بشأن عملية سلام دارفور، والحالة الأمنية، ووصول المساعدات الإنسانية. فبخصوص الحالة الأمنية، قال إن حكومة السودان سعت لمنع ترسيخ وجود فصيل جيش تحرير السودان بقيادة ميني ميناوي وحرارة العدل والمساواة في شمال دارفور من خلال تعزيز مواقعها وعمليات القصف الجوي. ونشرت الحكومة أيضاً جنودها على طول الحدود الليبية لمنع تدفق الأسلحة والمنشقين. ومن شأن الاتفاق بين فصلي ميني ميناوي وعبد الواحد بجيش تحرير السودان على القيام بعمليات مشتركة ضد الحكومة أن يشكل مصاعب إضافية بالنسبة للمناخ الأمني في دارفور. واستكمل قائد قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذه الإحاطة. وتُلي نيابة عن كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، جريل ييبيني باسولي، الذي لم يستطع الحضور، بياناً بشأن الكيفية التي يُعتمزم بها اختتام عملية الدوحة. ونوقشت الجهود التي تبذلها العملية المختلطة لدعم وصول المساعدات الإنسانية من خلال عملية سلة الربيع.

دال - الاجتماع مع رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، الخرطوم، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١

٢٨ - قدم رئيس فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ثابو مبيكي، إحاطة عن أبيي، عقب لقائه مع رئيس السودان، عمر حسن البشير، في اليوم ذاته. وكان هدفه تهدئة الوضع تمهيداً لإيجاد حل دائم، قبل ٩ تموز/يوليه. وكان الفريق قد عرض من قبل وثيقة تتضمن ستة خيارات، ولكن الأطراف لم تتفق عليها، مما دفع بالفريق إلى زيادة بلورة اقتراح سيُعرض على الرئاسة. ثم قدم لمحة شاملة عن المفاوضات الجارية بشأن ترتيبات ما بعد ٩ تموز/يوليه.

٢٩ - وبخصوص المسائل الاقتصادية، قال إن الشمال سيتولى تسديد الدين الخارجي البالغ ٣٩ بليون دولار باعتباره الدولة المستمرة. وستكون للعملة الجديدة خلال فترة انتقالية لكن لا يزال يتعين على الطرفين العمل على استرداد ما يُتداول من الجنيه السوداني

من الجنوب. وقال إن الترتيبات الانتقالية المالية للتخفيف من حدة الصدمة الاقتصادية في الشمال من جراء عائدات النفط المفقودة في ظل الترتيبات الحالية لتقاسم الإيرادات توجد قيد المناقشة. واتفق الطرفان على حدود مرنة، ولكن التفاصيل ما زالت لم تحدد بعد. وفي موضوع الأمن، سيلزم الاتفاق على إقامة منطقة منزوعة السلاح من نوع ما مع إمكانية وجود طرف ثالث فيها، مثل الأمم المتحدة. وكانت المسألة الرئيسية الأخرى هي مستقبل أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان المنحدرين من ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وفي شأن الجنسية، اتفق الطرفان من حيث المبدأ على الحيلولة دون انعدام الجنسية والتشريد. وقد عملت الأفرقة العاملة المعنية بهذه المسائل بقدر ما في وسعها ويجري الآن عرض هذه المسائل على فرقة عمل أرفع درجة ستعقد اعتباراً من ٦ حزيران/يونيه لإنهاء النظر في كافة المسائل بهدف التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية حزيران/يونيه.

٣٠ - وفي شأن دارفور، تحدث عن انخراط الفريق في عملية سلام دارفور والمشاورات المعترمة إجراؤها. وفي رأيه، فإنه من الممكن معالجة الوضع المستقبلي لدارفور على نحو أفضل من خلال المشاورات لا عن طريق الاستفتاء. وبصفة أعم، فإن نتائج عملية سلام دارفور والاستطلاعات الشعبية في المنطقتين ستشكل مستقبل شمال السودان.

هاء - الاجتماع مع شيوخ قبيلة المسيرية، الخرطوم، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١١

٣١ - قدم شيوخ قبيلة المسيرية نبذة تاريخية عن أبيي، مؤكدين أن محكمة التحكيم الدائمة لم تستشرهم قبل إصدار قرارها وأنه لكونهم سكان المنطقة الأصليين، فإن المسألة تتعلق بحقوق الإنسان لا بحقوق الرعي. وقد أصبحت مشكلة أبيي مشكلة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان قد تجاوزت آليات فض النزاع التقليدية.

واو - البيان الصحفي

٣٢ - أصدر مجلس الأمن يوم ٢٢ أيار/مايو بياناً صحفياً بشأن أبيي أدان فيه العمليات العسكرية التصعيدية التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية وسيطرهما على المنطقة داخل بلدة أبيي وحولها، والهجوم الذي شنته يوم ١٩ أيار/مايو قوات من الجنوب ضد قافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان في أبيي. ودعا المجلس حكومة السودان إلى وقف عملياتها العسكرية والانسحاب فوراً من بلدة أبيي وضواحيها.

زاي - زيارة مدينة واو، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١

٣٣ - بسبب القتال الدائر في أبيي، لم يكن بإمكان بعثة المجلس أن تزور المنطقة فحوّلت وجهتها نحو مدينة واو، حيث زار أعضاء المجلس مركز مريم لمساعدة الأم ومركز الرعاية الصحية للطفل، وأتيحت له الفرصة لرؤية الخدمات المقدمة، والمصاعب التي يواجهها الموظفون المعينون بقضايا صحة الطفل. وأعقبت هذه الجولة محادثة مع أعضاء المجتمع المدني في واو وطلاب كلية الطب الملحقين بمركز مريم لمساعدة الأم. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء الوضع في أبيي وتأثير التهجير على أماكن مثل واو. ولأنهم سكان ولاية حدودية، فهم قلقون بشأن الأمن. كما تحدثوا عن الحاجة إلى التنمية الزراعية في جنوب السودان وتوفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

٣٤ - واجتمع المجلس مع رؤساء قبيلة الدينكا من أبيي، ومن بينهم كبير القائمين على إدارة منطقة أبيي، دينق أروب، الذي عُزل مؤخراً. وقدم زعماء القبائل لمحة تاريخية عن أبيي والتحديات الأمنية وأشاروا إلى ضرورة تنفيذ بروتوكول أبيي وقرار محكمة التحكيم الدائمة. وقارن أحد الرؤساء الوضع الحالي في أبيي بدارفور، وناشد المجلس أن يتدخل وينقذهم. وقد كانت العلاقات بين الدينكا والمسيرية مبنية عادة على التعايش السلمي، وكانت المشكلة الحقيقية هي قوات الدفاع الشعبي ونظرية أذاعها السياسيون ومؤداها أن حقوق الرعي تعادل حقوق ملكية الأراضي. وأكد دينق أروب الحاجة إلى تقرير المصير من خلال استفتاء أبيي وإنشاء آلية أمنية عملية، وهي آلية بدونها ستستمر المشاكل الأمنية حتى لو كانت أبيي لتصبح جزءاً من جنوب السودان. وأثارت فرنسا ادعاءات قبيلة المسيرية بأنها لم تُتَح لها إمكانية الحصول على المياه لأول مرة منذ ٥٠٠ عام. وردا على ذلك، قال أروب إن قبيلة المسيرية أرسلت أفراداً مسلحين من قوات الدفاع الشعبي قبل وصول الماشية ولم يوقفها أحد. وقال إن قبيلة الدينكا كانت قد طلبت عقد اجتماعات لتنظيم الهجرة غير أن قبيلة المسيرية رفضت ذلك.

حاء - الاجتماع مع رئيس جنوب السودان وبعض الوزراء، جوبا، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١

٣٥ - قاد رئيس جنوب السودان، سلفا كير، وفد حكومة جنوب السودان الذي قدّم إحاطة للمجلس، وحضرها غالبية وزراء الحكومة. وهنأهم الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على النجاح في إجراء الاستفتاء. وأثارت نيجيريا تحديات الاستقلال والحاجة إلى الشمولية، وهي نقطة أثارها أيضاً ألمانيا فيما يتعلق بالدستور.

٣٦ - واعترف رئيس جنوب السودان بأنه إذا لم يكن الشمال مستقرًا، فإنه لن يعم الاستقرار الجنوب أيضاً. وأشار إلى الحصار الذي فرضه الشمال مؤخرًا على الطرق الحدودية حيث توقف عبور السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء والوقود. وأعرب عن أسفه لأن المفاوضات بشأن ترتيبات ما بعد ٩ تموز/يوليه لم تتقدم بسرعة أكبر وعبر عن أسفه للموقف الذي اتخذته الشمال في قضايا مثل الترتيبات المالية الانتقالية المتعلقة بعائدات النفط. وأضاف قوله إنه لا يمكن لدولة مستقلة أن تواصل تقاسم عائداتها النفطية، وعلى الشمال أن يتحلى بالمرونة. وفي شأن أبيي، قدم لمحة عامة عن التاريخ الحديث لمنطقة أبيي وأحداث الأيام القليلة الماضية. وحث الأمم المتحدة على إرسال رسالة واضحة مفادها وجوب أن تنسحب القوات المسلحة السودانية واستعادة إدارة منطقة أبيي. وقال إن قوات الأمم المتحدة الحالية لا يمكن أن تحمي نفسها في أبيي، واقترح مساهمة إثيوبيا بجنود من أجل أبيي. واعتذر عن الهجوم الذي شُن يوم ٩ أيار/مايو على قافلة مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في السودان والوحدة المتكاملة المشتركة، محاججاً بأنه لم ينصب أي كمين للأمم المتحدة وأن الجنوب لم يستهدف قط موظفي الأمم المتحدة أو قوافلها، وأن هذا الحادث كان مجرد خطأ.

٣٧ - وبخصوص بعثة الأمم المتحدة في المستقبل، طلب تعيين ممثل خاص آخر للأمين العام وإيفاد بعثة جديدة إلى الجنوب بحلول ٩ تموز/يوليه لتقدم المساعدة في مجال بناء قدرات الدولة. وقال إن حكومة جنوب السودان تعمل على إعداد تفاصيل ما تريده من بعثة الأمم المتحدة وستقدمها عما قريب. وأوضح الوزير باقان أموم أن الحكومة ترى أن إحدى المهام الرئيسية هي الحفاظ على الأمن على الحدود، وحل قضايا اتفاق السلام الشامل المعلقة، مثل أبيي، وبناء القدرات في الجنوب. وشجعت الولايات المتحدة على تقديم مساهمات بشأن مسائل ما بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان ومسائل أبيي في أقرب وقت ممكن. واختتم الرئيس بإعادة التأكيد على التزام حكومته بالتعايش السلمي وأكد للمجلس أن جنوب السودان متمسك، كدولة جديدة، بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان والمبادئ الدولية.

٣٨ - وفي ما يتعلق بعملية وضع الدستور، ألح على أنها ستكون عملية شاملة. وأطلع وزير الشؤون القانونية، جون لوك، الحاضرين على مزيد من التفاصيل عن عملية وضع الدستور، مشيراً إلى أن الحكومة واعية بأن بقاء جنوب السودان رهين بتوحيد الناس في جميع المناطق ومهما كان عرقهم وجنسهم.

طاء - زيارة مالاو، ولاية جونقلي، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١

٣٩ - ذهب عدة أعضاء في المجلس لزيارة وحدة حماية الماشية في مالاو، التي أنشئت وتوفّر لها التدريب شرطة البعثة إضافة إلى الدعم المقدم من المانحين الثنائيين. وشهدوا محاكاة للوحدة وهي تعمل. وقدم وزير الدولة لإنفاذ القانون، غابرييل دووب لام، إحاطة عن المصاعب الأمنية المصادفة في جونقلي مثل سرقة الماشية، واختطاف الأطفال، والصراعات القبلية، والخلافات حول نقاط الرعي والمياه، والحدود البرية. وتابع لشرح مشروع وحدة حماية الماشية التجريبي وأعرب عن أمله في أن يمكن توسيع نطاقه أكثر في جنوب السودان. وتحدث محافظ ولاية جونقلي، كول ماينغ، بعبارة مماثلة وأوضح بعض العوامل التي تدفع لسرقة الماشية، ومنها الحاجة لدفع المهر. وتحدث عن عدم الاستقرار الذي تسبب فيه جورج أتور وديفيد يايو، والحاجة إلى الاستثمار في التنمية الزراعية.

ياء - زيارة محطة طريق جبل كجور، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١١

٤٠ - زار أعضاء المجلس حين عودتهم إلى جوبا محطة طريق جبل كجور التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتي أعيد فتحها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ للمساعدة في عملية العودة التي تديرها حكومة جنوب السودان. وتستقبل هذه المحطة العائدين الضعفاء عند وصولهم إلى جوبا عبر الميناء وعلى متن الطائرات. وينقلون مع أمتعتهم إلى محطة لتسجيلهم والتحقق من هويتهم. ويُفرج عن أولئك الذين يملكون وسائل مواصلة السفر بينما يمكث الذين يتطلب الأمر نقلهم لمواصلة السفر. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بتسجيلهم رسمياً، وتحديد احتياجاتهم من وسائل النقل لمواصلة سفرهم، وإجراء الفحوص الطبية لهم. وتتولى المنظمة الدولية للهجرة أيضاً تنسيق قوافل النقل إلى وجهاتها. وقدمت نائبة المنسق المقيم ومنسقة الشؤون الإنسانية ورئيس بلدية جوبا في جنوب السودان إحاطة عن العائدين إلى جنوب السودان وعن عمل مفوضية الإغاثة والتعمير في جنوب السودان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الهجرة الدولية. وأوضح كيف تعالج محطة الطريق شؤون الناس وتنقلهم إلى وجهتهم النهائية. وكان أكثر من مليوني شخص قد عادوا خلال فترة اتفاق السلام الشامل، عاد منهم عدد يُقدر بـ ٣٠٠.٠٠٠ منذ نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ولكل من الولايات العشر في جنوب السودان الآن خطة للعائدين على صعيد الولاية.

كاف - إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام عن التخطيط لبعثة المتابعة، ٢٤ أيار/ مايو ٢٠١١

٤١ - بعد تناول طعام الغداء مع أعضاء المجتمع المدني، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام والإدارة العليا عن التخطيط لبعثة المتابعة في جنوب السودان. وبدأت الاجتماعات بمناقشة بشأن أبيي. وأوضح الممثل الخاص أنه ما كان بإمكان الأمم المتحدة أن تحول دون سيطرة القوات المسلحة السودانية على أبيي، حيث كانت الأمم المتحدة عاجزة عن مهاجمتها وهي تتقدم. وشملت المناقشة مع أعضاء المجلس إمكانية نشر القوات الإثيوبية ضمن بعثة الأمم المتحدة في السودان، وإحاطة بشأن الاجتماعات التي كانت قد عقدها الممثل الخاص والرئيس الأسبق ميكي مع الرئيس البشير بشأن هذه المسألة. وأثار الممثل الخاص أيضاً الدور المحتمل للأمم المتحدة على الحدود في دور التيسير والرصد. وقبل الطرفان أن الاتحاد الأفريقي لم تكن لديه القدرة على القيام بذلك، وأنه سيتواصل مناقشة وجود محتمل للأمم المتحدة في الجولة القادمة من مفاوضات ما بعد ٩ تموز/يوليه المقرر إجراؤها يوم ٦ حزيران/يونيه.

٤٢ - وقدم نائب الممثل الخاص للأمين العام، جاسبير سينغ ليدر، إحاطة بشأن عملية التخطيط للبعثة المقبلة في الجنوب. وتستند إلى بعثة التقييم الفني والمشاورات مع فريق الأمم المتحدة القطري والدروس المستخلصة على مدى السنوات الست الماضية. ويدل كل ذلك على وجود هيكل يتسم بقدر أكبر من المركزية، ومزيد من المساعدة لفريق الأمم المتحدة القطري دعماً لبناء السلام، وتعاون عسكري ومدني عسكري أمتن، وتحسين جمع المعلومات. وتحدث أيضاً عن التحديات التي تفرضها المنطقة الحدودية. وأكد الممثل الخاص أن فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يقدمان بالفعل العديد من الخدمات ضمن ولايتهما الحالية. وأشارت الولايات المتحدة إلى أنه يتعين على مجلس الأمن النظر إلى تشكيل بعثة جديدة كفرصة حقيقية لتحسين أنشطة حفظ السلام. ولا ينبغي أن يكون الأمر مجرد تسليم المقاليد من بعثة إلى أخرى دون إحداث أي تغييرات جوهرية. وأشار عدة أعضاء في المجلس إلى عدم تقديم مساهمات من حكومة السودان وجنوب السودان بشأن استمرار وجود الأمم المتحدة، على الرغم من الطلبات الصادرة عن بعثة الأمم المتحدة والمجلس. وقدمت نائبة المنسق المقيم ومنسقة الشؤون الإنسانية إحاطة بشأن عمل الوكالات والصناديق والبرامج الـ ٢١ المؤلفة لفريق الأمم المتحدة القطري، وحجم التمويل المقدم من المانحين، واحتياجات التنمية. ووصفت الفجوة التي تعترى القدرات داخل الحكومة، مشيرة إلى أن نسبة ١٠ في المائة فقط من موظفيها أنهموا تعليمهم الثانوي. ومن حيث بناء القدرات، يعمل بالفعل ضمن المكاتب الحكومية ١٥٩ من متطوعي الأمم

المتحدة، كما يوجد هناك ٢٠٠ من كبار موظفي الخدمة المدنية أتوا من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومن المقرر أن تصل بعد ٩ تموز/يوليه قدرة مكّملة قوامها ١٠٠٠ متطوع من الاتحاد الأفريقي.

رابعاً - زيارة مجلس الأمن إلى كينيا

ألف - إحاطة من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، نيروبي، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١

٤٣ - في ٢٥ أيار/مايو، اجتمع مجلس الأمن مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في الصومال، رئيس غانا الأسبق جيرى رولينغز، والممثل الخاص للأمين العام للصومال، أوغستين ماهيغا، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أبو بكر ديارا، وممثل ميسر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للصومال، باتريك كويي، وقائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، اللواء ناثن موغيشا، لمناقشة الحالة في الصومال. وأوضح الممثل الخاص للأمين العام أنه، في أعقاب البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن في ١١ أيار/مايو ٢٠١١ (S/PRST/2011/10)، اجتمع رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، شريف حسن شيخ، ورئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، شريف شيخ أحمد، عدة مرات ولكنهما لم يتمكنوا من الاتفاق على توقيت الانتخابات. وأشار إلى أن رئيس البرلمان ما زال مصراً على إجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية الفترة الانتقالية، في حين يرى الرئيس أن إجراء الانتخابات سينسف المكاسب السياسية والأمنية الحالية في الصومال. وقال الرئيس إن موقفيهما الراسخين يعبران عن إرادة أغلبية الصوماليين.

٤٤ - ودعا الممثل الخاص للأمين العام أعضاء المجلس إلى تأكيد رسالتهم الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان. وأشار إلى احتمال أن يستكشف الطرفان إمكانية وضع ترتيب مؤقت لما بعد الفترة الانتقالية من شأنه أن يضمن وضعاً فيه مكسب للجانبين، وهو وضع ستستمر فيه دوائرهما الانتخابية في تقاسم السلطة لحين إجراء الانتخابات. وأكد كذلك على أن المجتمع الدولي بحاجة إلى وضع خارطة طريق تتضمن معايير وجدول زمنية لتنفيذ المهام الانتقالية، بما في ذلك تعزيز المصالحة الوطنية وعملية وضع الدستور. ويجب أن تشمل خارطة الطريق أيضاً إنشاء آلية للرصد والتقييم لضمان امتثال المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وأشار إلى أن آلية الرصد ستكون فعالة إذا كان هناك تعهد جماعي من قبل جميع الجهات المعنية في المجتمع الدولي بأن امتثال السلطات الانتقالية الصومالية سيكون شرطاً مسبقاً لحصولها على الدعم المالي.

٤٥ - وقدم الممثل الخاص إحاطة بشأن المكاسب الأمنية التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات المتحالفة معها في مقديشو. وأكد أن البلدان المساهمة بجنود أتاحت جنوداً إضافيين للبعثة ولكنهم لم يُنشروا حتى الآن نظراً لعدم تزويدهم بالتدريب والدعم السابقين للنشر. وطلب مزيداً من المساعدة للفريق القطري من أجل تمكينه من معالجة الحالة الإنسانية المتردية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأوضح أن معاناة الناس قد تفاقمت من جراء الجفاف، والأخطار التي تشكلها الذخائر المتفجرة، والتأخير في إنشاء إدارات محلية فعالة.

٤٦ - وأبلغ قائد القوة أعضاء مجلس الأمن أن بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية كانت تسيطر على ٦٠ في المائة من مقديشو. وحث على تقديم دعم إضافي للقوات الأفريقية، مؤكداً على وجه الخصوص الحاجة إلى تزويدهم بالقدرات الجوية والبحرية. وأوضح أن المتمردين يخضعون لضغوط تمارسها عليهم العناصر الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية في معظم أرجاء المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال، وأن المتمردين سيحاولون الدفاع عن ميناء كيسمايو الذي يستمدون منه معظم مواردهم. وأشار إلى أن هناك زيادة في أعداد المنشقين في صفوف حركة الشباب الذين يحتاجون إلى عناية فورية. وأعرب عن أسفه لعدم وجود ما يكفي من الجنود وعناصر مساعدة القوة على أرض الميدان في الصومال. كما طلب قائد القوة تويلاً مستداماً يمكن التنبؤ به من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك التعويض المناسب عن المعدات المملوكة للوحدات. وأشاد الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالشراكة القائمة بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وردد وجهات نظر قائد القوة وكرر طلب الاتحاد الأفريقي الداعي إلى إقامة منطقة لحظر الطيران وفرض حصار بحري على الصومال.

٤٧ - ودعم الممثل السامي للاتحاد الأفريقي النقاط التي أثيرت، مشيراً إلى أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية متفقون جميعاً على ضرورة الاستفادة الكاملة من الزخم الإيجابي في الصومال. ودعا مجلس الأمن إلى الضغط على قيادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن سبل المضي قدماً في أقرب وقت ممكن. وقال إنه يتفق مع أهمية وضع معايير وآلية للرصد، من شأنها أن تكفل امتثال المؤسسات الاتحادية الانتقالية لتنفيذ المهام الانتقالية.

٤٨ - واتفق أعضاء المجلس على أن الخلاف بين رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية كان له أثر سلبي على التقدم العسكري الجاري في الصومال. واتفقوا كذلك على ضرورة توجيه رسالة واضحة وقوية إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية مفادها أن أي تمديد لفترة

ولايتها سيتوقف على التوصل إلى اتفاق بشأن توقيت الانتخابات. وطلب المجلس إلى الممثل الخاص للأمين العام التأكد من أن العملية التشاورية المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه في مقديشو سيحضرها كل من يمثلون الشعب الصومالي. واحتتم المجلس الاجتماع بالإشارة إلى أن وجهات النظر المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية كان مؤشراً مشجعاً، وأنه سيكون من المهم للمجتمع الدولي أن يعزّز وحدة الهدف الذي ينشده ويتحدث بصوت واحد عن الصومال.

باء - الاجتماع مع نائب رئيس كينيا، كالونزو موسيوكا، نيروبي، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١

٤٩ - أعرب نائب رئيس كينيا، كالونزو موسيوكا، عن قلقه من أن المجتمع الدولي ربما انتابه شعور بفتور المهمة في ما يتعلق بالصومال. وحث مجلس الأمن إبقاء هذه المسألة قيد نظره بالنظر إلى أن المستجدات الحاصلة هناك يمكن أن تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، مشدداً على أن حركة الشباب مرتبطة بتنظيم القاعدة. وقال إن عدم الاستقرار في الصومال يؤثر على الأمن والاقتصاد في بلاده وكذلك سبل العيش للسكان الكينيين الذين يعيشون في المناطق الحدودية مع الصومال. وأوضح أن كينيا اضطرت لنشر مزيد من أفراد الأمن لتأمين حدودها مع الصومال، وكان عليها أيضاً أن تستوعب أعداداً كبيرة جداً من اللاجئين الصوماليين.

٥٠ - وأعرب عن رأي مفاده أن القيادة في الصومال لم تستفد حتى الآن استفادة كاملة من تحسُّن الحالة الأمنية. وحث أعضاء مجلس الأمن على العمل مباشرة مع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب للمساعدة في كسر الجمود السياسي الناجم عن الخلاف بينهما حول توقيت الانتخابات. وقال إنه لا يعتقد أن من الواقعي إجراء انتخابات في الصومال في غضون الشهرين المقبلين، واقترح تأجيلها سنة واحدة. ودعا مجلس الأمن إلى منح بعثة الاتحاد الأفريقي تفويضاً أقوى يمكنها ليس فقط من الحفاظ على السلام ولكن أيضاً تنفيذه بنشاط. وسلط الضوء ضرورة فرض منطقة حظر للطيران وحصار بحري على ساحل الصومال لمنع حركة الشباب من الحصول على الأسلحة وجمع الموارد من ميناء كيسمايو. ووجه أيضاً انتباه مجلس الأمن إلى أن أكثر من مائة من القراصنة المزعومين ينتظرون المحاكمة في كينيا، وطلب مزيداً من التعاون والدعم من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، انتقد دفع الفديات للقراصنة، أن تلك الفديات تُستخدم لمواصلة تأجيج أعمال القرصنة.

٥١ - ونقل نائب الرئيس ما تشعر به كينيا من قلق إزاء التطورات الحاصلة في السودان. وأكد أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإيجاد حل نهائي لمنطقة أبيي المتنازع عليها. وقال إن التوترات الحالية ينبغي ألا تشكل ذريعة لمنع جنوب السودان من إعلان استقلاله يوم ٩ تموز/يوليه.

٥٢ - وأبدى أعضاء مجلس الأمن تقديرهم للقيادة التي تحلت بها حكومة كينيا والإجراءات التي اتخذتها للمساعدة في معالجة المشاكل في الصومال. وحذر المجلس من أن القيادة الصومالية لن يُسمح لها باستغلال دعم المجتمع الدولي وصبره. واتفق أعضاء البعثة على أن التقدم المحرز في الصومال قد يتقوض بشدة من جراء الخلافات بين رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان واتفقوا كذلك على ضرورة توجيه رسالة قوية إلى الرئيسين بشأن الحاجة إلى إيثار مصالح الشعب الصومالي قبل كل شيء. وبخصوص السودان، اتفق مجلس الأمن على ضرورة معالجة أبيي وغيرها من قضايا اتفاق السلام الشامل المتعلقة بالوسائل السياسية، وأن استخدام القوة لن يحل الخلافات.

جيم - الاجتماع مع رئيس وزراء كينيا، نيروبي، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١

٥٣ - أكد رئيس وزراء كينيا، رايبلا أودينغا، الموقف الذي أعرب عنه نائبه. وأفاض بوجه خاص في الحديث عن الأثر الكبير لحركة اللاجئين القادمين إلى كينيا، ودعا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى المساعدة في إنشاء ملاذ آمن على الجانب الصومالي من الحدود لاستقبال المواطنين الفارين من العنف في المنطقة الجنوبية الوسطى من البلاد. وفي ما يتعلق بالتطورات السياسية في الصومال، اعتبر أن الظروف غير موجودة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، الأمر الذي يفسر لماذا تؤيد كينيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تمديد ولاية المؤسسات الاتحادية الانتقالية لسنة واحدة. وقال إن من المهم أن ينسق المجتمع الدولي مواقفه لتجنب إرسال رسائل متباينة. وبشأن القرصنة، أشار إلى أن كينيا كانت إحدى الدول القلائل التي تأوي قراصنة في سجونها وأن الوضع أصبح لا يحتمل بسبب الضغوط الذي يمارسها ذلك على نظام المؤسسات الإصلاحية في البلاد والموارد الاقتصادية. وأوماً رئيس الوزراء إلى ضرورة أن تتقاسم جميع البلدان المتضررة من أعمال القرصنة بقدر أكثر هذا العبء، بدعم من المجتمع الدولي. كما دعا إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، وشدد على أهمية إقبال ميناء كيسمايو عن طريق فرض حصار بحري عليه، وذلك لقطع المصادر الرئيسية لإيرادات حركة الشباب.

٥٤ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تقديرهم لرؤى رئيس الوزراء بشأن الصومال، وقالوا إن هناك حالياً فرصة لإحراز تقدم هام في عملية السلام. ومن أجل اغتنام الزخم

الإيجابي بصورة كاملة، يتعين على رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان تسوية خلافاتهما على الفور. وكررت البعثة قولها إن الاتفاق على الانتخابات شرط مسبق لأي تمديد للولايات. وأعرب المجلس عن دعمه لبعثة الاتحاد الأفريقي، وتقديره لكل ما بذلته من توضيحات من أجل الصومال.

دال - الاجتماع مع رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال ورئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، نيروبي، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١

٥٥ - أعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء استمرار حالة عدم الاستقرار في الصومال، وشدد على الحاجة الملحة لوضع استراتيجية شاملة لمعالجة قضايا مثل الإرهاب والقرصنة واحتجاز الرهائن والحالة الإنسانية المتردية في البلاد. وأبلغت البعثة دعمها الموحد لاتفاق جيبوتي وعملية سلام شاملة. وفي هذا الصدد، حث المجلس بشدة رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان على المشاركة في الاجتماع التشاوري للأطراف المعنية الصومالية الذي سيتولى الممثل الخاص للأمين العام تيسيره في مقديشو في حزيران/يونيه، وذلك بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية. وطلب بشدة إلى السياسيين الامتناع عن القيام بأية أعمال أخرى أحادية الجانب، والتركيز على التوصل إلى اتفاق بشأن توقيت الانتخابات، التي بدونها لن يكون هناك أي تمديد للولايات. وقيل لهم أيضاً إن أي دعم سيقدمه المجتمع الدولي في المستقبل سيتوقف على تحقيق نتائج ملموسة. وأعرب مجلس الأمن عن خيبة الأمل لأن تحسُّن الوضع الأمني على الأرض لم يقترن بإحراز تقدم على الصعيد السياسي.

٥٦ - وقال شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، إنه بالرغم من أنه قد أفرد الكثير من الجهد لإيجاد حل سياسي، لكنه لم يتمكن حتى الآن من التوصل إلى تفاهم مشترك مع رئيس البرلمان على ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية. وقال إنه يتفق مع أعضاء المجلس أنه لا بد من تحقيق إنجازات أمنية على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن. وندد بتمديد البرلمان الاتحادي الانتقالي لولايته من تلقاء نفسه، وهو ما وصفه بأنه عمل غير شرعي. ورأى أنه يؤيد تمديد ولاية المؤسسات الاتحادية الانتقالية لسنة واحدة، مؤكداً للبعثة أن هذا التمديد سيسمح للحكومة الاتحادية الانتقالية بتنفيذ المهام الانتقالية المعلقة وتعزيز المكاسب الأمنية على أرض الواقع. وقال إنه يشعر بالحاجة الملحة إلى إصلاح البرلمان الاتحادي الانتقالي قبل أن يمكن تنظيم الانتخابات، مؤكداً أن برلماناً مؤلفاً من ٥٥٠ عضواً ليس أمراً واقعياً. ووافق على أن العملية التشاورية المقبلة في مقديشو ينبغي أن تكون شاملة قدر الإمكان. وأشار الرئيس إلى أن تحسُّن الأوضاع الأمنية والإجراءات التي اتخذتها الحكومة

الاتحادية الانتقالية في الأشهر الأخيرة كسبت قلوب وعقول الناس في المناطق المحررة وجادلا بأن التأخير في إجراء الانتخابات الرئاسية أمرٌ لا بد منه للحفاظ على الزخم الحالي.

٥٧ - وأصر شريف حسن شيخ، رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، على أنه ليس هناك طريقة لتفادي انتخابات رئاسية جديدة، وبرر تمديد البرلمان الاتحادي الانتقالي لولايته من تلقاء نفسه بالاستناد إلى أحكام المادة ١٧ من الميثاق الاتحادي الانتقالي لجمهورية الصومال. وذكر بأن هذه لم تكن أول مرة يمنح فيها البرلمان الاتحادي الانتقالي نفسه تمديدًا لولايته. وفي رأيه، فإنه لا يمكن انتخاب برلمان جديد إلا بعد الانتهاء من عملية وضع الدستور. أما بالنسبة لمؤتمر مقديشو التشاوري، قال إنه لم يكن على علم به وأن هذا المؤتمر لم يكن بموافقة من البرلمان الاتحادي الانتقالي. وتدخّل الممثل الخاص للإشارة إلى أن كلا الجانبين يعتقدان بضرورة إجراء الانتخابات ويقبلون بها مبدئيًا، لكنهما يختلفان على موعد هذه الانتخابات وطريقة إجرائها.

٥٨ - وبعث مجلس الأمن رسالة قوية إلى رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان، قال لهما فيها إن صبر المجتمع الدولي بدأ ينفد. وقدمت وضحت البعثة أن الوقت قد حان للزعميين لإثبات التزام حقيقي بخدمة الشعب الصومالي ووضع مصالح السكان فوق الاعتبارات الشخصية. وإذا لم يفعلوا، فإن المجتمع الدولي سينظر في الخيارات الأخرى المتاحة له. كما طُلب إلى الرئيسين المشاركة في العملية التشاورية القادمة المقرر عقدها في مقديشو واغتنام هذه الفرصة للقيام بالدور الهام والمسؤول الذي يتوقع منهم. ثم عقد المجلس جلسة خاصة مع رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان طلب فيها إليهما بشدة أن يتوصلا إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

هاء - الاجتماع مع فريق الأمم المتحدة القطري، نيروبي، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١

٥٩ - أبرز مارك باودن، منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، أن الأزمة الإنسانية تم ٣ ملايين شخص في الصومال، مؤكداً أن الحالة حرجة بسبب قلة الموارد المتاحة حالياً للتصدي لهذه الحالة. وأشار إلى أن سبل الوصول إلى المناطق الأكثر تضرراً الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب قد تناقصت. وأوضح أيضاً أن المدنيين لا يزالون يعانون من وطأة الصراع، حيث سُجّلت أعلى الأرقام من الضحايا المدنيين في عام ٢٠١١، كان معظمهم نساء وأطفال. وبينما ذكر التقدم في الطريقة التي عملت بها وكالات الإغاثة الإنسانية مع بعثة الاتحاد الأفريقي، أشار إلى وجود مجال للتحسين، لا سيما في ما يتعلق بقواعد المشاركة. ومن الناحية الإيجابية، تزايدت الفرص المتاحة للتنمية، وخاصة في

صومالييلاند وبونتلاندا. وقال أيضاً إن هناك حاجة إلى مبلغ يقدر بنحو ١٥ مليون دولار لتوفير الدعم الفوري في المناطق المسترجعة من حركة الشباب.

٦٠ - وطلب فريق الأمم المتحدة القطري من البعثة الضغط على المؤسسات الاتحادية الانتقالية لزيادة تركيزها على احتياجات الشعب الصومالي وتقديم الخدمات له. وشدد على ضرورة ألا يقتصر نهج المجتمع الدولي تجاه الصومال على التدخل لأغراض الإغاثة الإنسانية ولكن ينبغي أن يعالج أيضاً قضايا الانتعاش والتنمية. وبخصوص وجود موظفي الأمم المتحدة في الصومال، أوضح منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية أن هناك ٤٠٠ موظف دولي يعملون حالياً من أجل الصومال، يوجد مقر ١٠٠ منهم داخل الصومال ويتعاونون مع الموظفين المعيّنين محلياً. وشدد أعضاء مجلس الأمن على أهمية إرسال المزيد من موظفي الأمم المتحدة إلى الصومال، وتحديدًا إلى مقديشو. وأعرب مجلس الأمن عن أمله في أن تفضي الرسالة القوية التي أرسلت إلى القيادة الصومالية إلى حل للمأزق الحالي. وألحّت البعثة على ضرورة تحقيق التكامل التام بين جهود الأمم المتحدة ووضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة تتناول القضايا السياسية والتنمية والإنسانية.

واو - الاجتماع مع ممثلي الإدارات الإقليمية، نيروبي، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١

٦١ - اجتمع مجلس الأمن مع رؤساء الإدارات الإقليمية في بونتلاندا وغالمودوغ وممثل عن صومالييلاند. وذكر الثلاثة جميعهم مواضيع القرصنة والإرهاب والتشرد الداخلي وانعدام الأنشطة الإنمائية باعتبارها اهتمامات مشتركة. وأكد ممثل بونتلاندا أن أعمال القرصنة في ارتفاع مما اضطر الإدارة الإقليمية لإقرار تشريعات في مسعى للحد من هذه الظاهرة. وكانت صومالييلاند بصدد النظر في إقرار قانون مماثل، علماً بأنها قامت باعتقال وإدانة نحو ٩٠ قرصاناً. ودعا الممثلون الثلاثة جميعهم مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار يطلب إلى الدول الأعضاء والشركات الخاصة الكف عن دفع الفديات، التي يعتقدون أنها ساهمت بشكل كبير في تأجيج أعمال القرصنة. ودعوا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لهم في إيجاد حلول لمشاكلهم في البر والبحر، وخاصة تشغيل الشباب ومبادرات التنمية التي من شأنها أن تساعد معالجة القرصنة.

٦٢ - وأعرب ممثلو الإدارات الإقليمية أيضاً عن القلق إزاء خطر الإرهاب المستمر في مناطقهم وتحدثوا عن التعاون القائم بين حركة الشباب والقرصنة. وشددوا أيضاً على عبء النازحين الذي تتحمله بونتلاندا (حوالي ٣٠٠ ٠٠٠) وصومالييلاند (حوالي ٢٠٠ ٠٠٠)، وطلبوا مساعدة عاجلة من المجتمع الدولي. وبخصوص نهاية الفترة الانتقالية، قال ممثلا بونتلاندا وغالمودوغ أنهما يؤيدان إجراء انتخابات رئاسية في آب/أغسطس وتأجيل الانتخابات

البرلمانية لمدة عام. وانتقدا الحكومة الاتحادية الانتقالية بوجه خاص لعدم إنجاز المهام الانتقالية. ووافقا على المشاركة في العملية التشارورية في حزيران/يونيه وعرضا استضافتها. وأعرب ممثل صوماليلاند عن أمله في أن يساعد الاجتماع التشاروري في تعزيز السلام في الصومال، ولكنه قال إن صوماليلاند لن تكون ممثلة لأنها تسعى إلى تحقيق الاستقلال عن الصومال الكبير. وذكر ممثل صوماليلاند باحترام المجلس لوحدة أراضي الصومال. وأبدى أعضاء المجلس اهتماماً خاصاً بمسألة القرصنة، وشكروا الإدارات الإقليمية على المساعدة المقدمة إلى النازحين، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء تهديدات الإرهاب في الصومال. وحثت البعثة بشدة الإدارات الإقليمية، بما في ذلك صوماليلاند، على المشاركة في عملية التشارور المقبلة.

زاي - الاجتماع مع منظمات المجتمع المدني، نيروبي، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١١

٦٣ - اجتمع أعضاء مجلس الأمن مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني الصومالية التي تمثل جنوب وسط الصومال وبونتلانند وصوماليلاند ومنظمات يوجد مقرها في نيروبي. وذكر ممثلو منظمات المجتمع المدني الأمن، بما في ذلك القرصنة، باعتباره مصدر قلقهم الرئيسي. وقالوا إن بعثة الاتحاد الأفريقي حققت مكاسب كبيرة ضد التمرد وشجعت المجتمع الدولي على تزويد القوات الأفريقية بالموارد اللازمة. وشددوا على أن الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة قد تحقق المزيد من النجاح إذا كانت مدعومة من سكان المناطق الساحلية الصومالية، وهو أمر قالوا إنه لن يتم إلا إذا تصرف المجتمع الدولي بحزم ضد الصيد غير المشروع وإلقاء النفايات السامة في مياه الصومال الإقليمية، وساعد على معالجة مسألة بطالة الشباب.

٦٤ - وفي ما يتعلق بالأزمة السياسية المستمرة، يرى الممثلون أن السبيل الوحيد للخروج منها هو أن يتوصل رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان إلى اتفاق عام بشأن ترتيبات ما بعد الفترة الانتقالية. وشددوا على أن المؤسسات الاتحادية الانتقالية تستفيد حالياً من ظروف أمنية أفضل للعمل فيها ولكنها لم تكتف هذه الفرصة. وقالوا إنهم مقتنعون بأن عملية صياغة الدستور ينبغي أن تؤدي إلى إنشاء مؤسسات دائمة. ودعوا المجتمع الدولي للمساعدة في توطيد الديمقراطية في صوماليلاند وبونتلانند لتأمين السلام المهش في هاتين المنطقتين. وهي تؤيد فكرة عملية للمصالحة الوطنية تعقد داخل الصومال. وأبرزوا أهمية معالجة الأزمة الإنسانية العصبية في البلاد. كما أكدوا على دور المرأة الحاسم في المجتمع الصومالي وكذلك جهودها المتواصلة لإحلال السلام في البلاد. واحتتموا بتوجيه طلب إلى مجلس الأمن لجعل موقع مكتب الأمم المتحدة في الصومال، بحجة أنه هو السبيل الوحيد لكي تساعد المنظمة في حل مشاكلهم.

٦٥ - وقال أعضاء مجلس الأمن إنهم يشاطرون ما أعرب عنه ممثلو المجتمع المدني من شواغل، ولاحظوا أنهم أنفقوا قدرًا متزايدًا من الوقت في مناقشة موضوع الصومال. وقال مجلس الأمن إنه طلب إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تتفق على موعد للانتخابات، وإلا فإنه لن يمدد في ولاياتها. وأظهرت البعثة أيضاً تأييدها لزيادة مشاركة المرأة في جميع مراحل عملية السلام وأعربت عن قلقها إزاء استمرار أطراف النزاع في انتهاك حرمة النساء والأطفال. واتفقوا على ضرورة أن تُنسق الجهود المبذولة في شأن القرصنة تنسيقاً أفضل. وصرح الممثل الخاص للأمين العام إنه اقترح على الحكومة تحسين اتصالاتها بالفئات التي لم تكن حاضرة في جيبوتي، ومن بينها المجتمع المدني. وأخيراً، أعرب عن رأيه بأن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تساعد على تحقيق المصالحة على المستوى الشعبي وأن تعمل بالتعاون الوثيق معها للوصول إلى حل للأزمة في الصومال.